



العلاقة بين معيار الإبلاغ المالي IFRS-13 والمخاطر المصرفية وانعكاسها على أداء الوحدات الاقتصادية

<p>طالبة ماجستير / رقية حميد شاطي Ruqaya Hamid Shatti جامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم المحاسبة Master's student / Al-Qadisiyah University / Economics and Administration College / Department of Accounting acco.stp23.8@qu.edu.iq</p>	<p>أ.د. قاسم محمد عبد الله البعاج P.D.Qasim Muhammad Abdullah Al- Baaaj جامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم المحاسبة Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics / Department of Accounting Kasem.mohamad@qu.edu.iq</p>
--	--

المستخلص :

يهدف البحث بشكل أساسي الى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS-13) لقياس القيمة العادلة في الحد من المخاطر المصرفية من خلال تناول الاطار المفاهيمي والأسس النظرية لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS-13) الخاص بقياس القيمة العادلة والمخاطر الائتمانية، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما، وكذلك قياس القيمة العادلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS-13) من أجل توفير معلومات محاسبية ملائمة لمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة بالشكل الذي يساعد في تحسين الأداء. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها إن القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) يمكن أن تساعد في تخفيض المخاطر المصرفية وذلك من خلال توفير المعلومات المحاسبية اللازمة التي من شأنها أن تساعد في مراجعة إطار إدارة المخاطر الائتمانية في المصرف قبل اعتماده من مجلس الإدارة، وتنفيذ الاستراتيجية الملائمة لإدارة المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى تطوير سياسات واجراءات العمل الهادفة الى تخفيض هذه المخاطر الى أدنى حد ممكن .

الكلمات المفتاحية : معيار الإبلاغ المالي IFRS-13، المخاطر المصرفية، الوحدات الاقتصادية

Abstract:

The research aims primarily to demonstrate the impact of applying the Financial Reporting Standard (IFRS-13) to measure fair value in reducing banking risks by addressing the conceptual framework and theoretical



foundations of the Financial Reporting Standard (IFRS-13) for measuring fair value and credit risk, and determining the nature of the relationship between them. As well as measuring fair value in accordance with the Financial Reporting Standard (IFRS-13) in order to provide accounting information appropriate to the requirements of the contemporary business environment in a way that helps improve performance. The research reached a set of conclusions, the most important of which was that fair value according to the International Financial Reporting Standard (IFRS-13) can help reduce banking risks by providing the necessary accounting information that would help in reviewing the credit risk management framework in the bank before Approved by the Board of Directors, implementing the appropriate strategy for managing credit risks, in addition to developing business policies and procedures aimed at reducing these risks to the minimum possible extent .

Keywords: IFRS-13 financial reporting standard, banking risks, economic units

المقدمة :

إن محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) تعتمد على تقييم الأصول والخصوم في الوحدة الاقتصادية وفق المبلغ الذي يمكن به شراء موجود ما أو بيعه في صفقة حالية بين الطرفين راغبين في إتمام الصفقة في تاريخ معين، وتسعى القيمة العادلة الى تخفيض المخاطر المصرفية عموماً والمخاطر الائتمانية على وجه الخصوص والتي يمكن التعرض لها. وترتبط المخاطر الائتمانية بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب ندرة نوعية المعلومات المتاحة، وتركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد، وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة، ويساوي إجمالي خسائر القروض قيمة المبالغ التي



تم شطبها بالفعل نتيجة عدم إمكان تحصيلها خلال فترة معينه، وبالنسبة للقروض فيجب تبويبها حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها، إذ يلاحظ إن نسبة المخاطرة في بعض أنواع القروض تزيد عن البعض الآخر .

الفصل الأول : منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في عدم تطبيق المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13)، إذ تستعمل هذه المصارف التكلفة التاريخية في قياس موجوداتها ومطلوباتها والتي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه في لحظة التبادل، الأمر الذي يؤدي الى عدم الحصول على معلومات ملائمة بشأن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات. كما وتعرض العديد من هذه المصارف الى العديد من المخاطر الائتمانية، ورغم تعرض هذه المصارف لهذه الأنواع من المخاطر إلا إنها لا زالت تستخدم مبدأ التكلفة التاريخية في القياس والافصاح المحاسبي

2-1 أهمية البحث :

جاءت أهمية البحث من أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) وتخفيض المخاطر المصرفية، إذ تناول البحث متغيرين هاميين وهما معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) والمخاطر المصرفية والربط بينهما، فالقيمة العادلة وفق هذا المعيار هي السعر المحدد في ظل ظروف السوق العادلة. إما المخاطر الائتمانية فهي مخاطر توقف المدين عن السداد والوفاء بالتزاماته التعاقدية خلال المدة المحددة .

3-1 أهداف البحث :

يهدف البحث بشكل أساسي الى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS-13) لقياس القيمة العادلة في الحد من المخاطر المصرفية من خلال تناول الاطار المفاهيمي والأسس النظرية لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS-13) والمخاطر المصرفية، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما للمساعدة في توفير معلومات محاسبية ملائمة لمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة بالشكل الذي يساعد في تحسين أداء الوحدات الاقتصادية .



4-1 فرضية البحث :

يستند البحث على الفرضية الآتية : إن تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS-13) يساعد في تخفيض المخاطر المصرفية وينعكس بشكل إيجابي على أداء الوحدات الاقتصادية بشكل يتلاءم مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة .

5-1 منهج البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل والأطاريح الجامعية وكذلك المعلومات المنشورة على شبكة الأنترنت المتعلقة بموضوع البحث .

الفصل الثاني : الاطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) والمخاطر المصرفية :

1-2 مفهوم وأهمية القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) :

ينظر الى القيمة العادلة على إنها المبلغ المعبر عنه نقداً او بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية موجود ما من بائع راغب الى مشتري راغب ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه بل تكون اختيارية من حيث القبول من الطرفين (Ramli,et.al.,2021:53). فالقيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم الاتفاق عليه عند بيع موجود ما بين مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية، أي إن القيمة العادلة هي قيمة الأصل أو الالتزام الحالية في السوق وهي ملائمة لمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة (Rizki & Mita,2021:299) . وعليه فإن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل بعيداً عن ظروف التصفية للوحدة الاقتصادية، وفي المقابل تعد القيمة العادلة للمطلوبات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداه من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد اثر التصفية (Vu,et.al.,2021:103) . ويمكن توضيح أهمية محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) من خلال الآتي :



1. إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب للواقع في تاريخ إعداد القوائم المالية، بحيث يتم الاعتراف بالدخل إما بالحفاظ على القوى الشرائية العامة لحقوق المساهمين أو الحفاظ على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية لأن مفهوم القيمة العادلة مبني على أساس استمرارية هذه الوحدة (Moyer,2008:3).
2. يساعد تطبيق القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة، والتي تطبق القيمة العادلة خلال فترة معينة. وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة تساعد في تحقيق الموضوعية (Plantin,et.al.,2008:16).
3. إعادة الثقة والمصادقية بالمعلومات المحاسبية، وفي حالة التخلي عن القيمة العادلة سوف يفقد المستعملون الخارجيون الثقة في القوائم المالية الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على عملية اتخاذ القرارات (Allen & Carletti,2008:54).
4. إن محاسبة القيمة العادلة تسمح باستخدام أي بديل للقياس يمكن أن يحدد سعراً أقرب ما يكون للقيمة الحقيقية للأصول، وبالتالي فإن الجمعيات العلمية والمهنية يقع علي عاتقها مسؤولية وضع الإرشادات والقواعد اللازمة لتحديد القيمة العادلة في أوقات الأزمات المالية (شتيوي،2011:4).

2-2 قياس القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) :

- عند قياس القيمة العادلة تستخدم الوحدة الاقتصادية الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام في ظل ظروف السوق الحالية، ويتطلب من الوحدة الاقتصادية عند قياس القيمة العادلة تحديد الاتي : (السجيني وآخرون،2023:354)
1. تحديد خصائص الأصل أو الالتزام الذي يتم قياس القيمة العادلة له .
 2. تحديد السوق الذي ستم فيه المعاملة النظامية للأصل أو الالتزام .
 3. طرق التقويم المناسبة المستخدمة عند قياس القيمة العادلة .
- والأمر المهم هو طرق التقويم المناسبة المستخدمة عند قياس القيمة العادلة، فقد حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) أن هناك ثلاثة أساليب مستخدمة على نطاق واسع لتقييم القيمة العادلة وهي منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل، ويمكن توضيح طرق التقويم المناسبة المستخدمة عند قياس القيمة العادلة :



1. **منهج السوق** : هو أسلوب التقييم الذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو المشابهة للأصول والالتزامات موضوع التقييم. ويقدر منهج السوق القيمة العادلة عن طريق إجراء قياس مالي مثل الأرباح أو التدفق النقدي للكيان الموضوعي للأرباح (Mark,2013:52-54).
2. **منهج التكلفة** : وهو أسلوب التقييم التي يعكس القيمة المطلوبة حالياً لاستبدال الأصل (يشار إليها بتكلفة الاستبدال الحالية). ومدخل التكلفة هو تقنية تقييم تستند إلى المبلغ الذي سيكون مطلوب حالياً لاستبدال الطاقة الخدمية للأصل (تكلفة الاستبدال الحالية)، ويفترض مدخل التكلفة أن القيمة العادلة للأصل هي المقدرة حسب تكلفة الاستبدال (James,et.al.,2012:19).
3. **منهج الدخل** : وهو أساليب التقييم الذي يقوم على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف والتي يتوقع الحصول منها من الأصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق. ويشمل مدخل الدخل أسلوب القيمة الحالية ونماذج تسعير الخيارات وطريقة فائض الأرباح السنوية (جعلالي،2023: 27-28).

2-3 الإفصاح عن القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) :

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين فلا بد أن تتضمن القوائم والتقارير المالية كل المعلومات الهامة التي تُظهر الوحدة في صورة تعبر عن أوضاعها الصادقة، وهناك عدة طرق للإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة والتي من أهمها الآتي : (علاوي،2014: 14)، (Kieso & Weygandt,2020:47)

1. **إظهار المعلومات بوصفها جزءاً من مكونات القوائم المالية** : يتمثل بإصدار الكشوفات المالية الأساسية ويتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز الأمور على الجوهرية بحيث ممكن للمستخدمين قراءتها بسهولة .
2. **المصطلحات والعرض التفصيلي للمعلومات** : هذه الطريقة تعدّ جزءاً مكملًا للقوائم المالية وتتمثل بالمصطلحات المستخدمة في الكشوفات المالية ومقدار المعلومات التفصيلية المعروضة فيها .



3. **الملاحظات والإيضاحات :** ويتضمن عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بشكل ملائم وكاف في متن الكشوفات المالية بشرط ألا تتعارض مع تتكرر المعلومات في الكشوفات المالية. ومن مزاياها إمكانية عرض معلومات وصفية مكملة للمعلومات الكمية في الكشوفات المالية .

4. **التقارير الإضافية الملحقة :** التي قد لا يتطلب إعدادها الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ويتضمن هذا الأسلوب فضلاً عن الجداول الملحقة كشوفات ملحقة تفصح عن معلومات إضافية وليس مجرد معلومات تفصيلية .

2-4 مفهوم المخاطر المصرفية :

المخاطر المصرفية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية، وبالتالي فهي مخاطر التخلف عن سداد الديون التي قد تنشأ عن فشل المقترض في سداد المدفوعات المطلوبة . فالمخاطر المصرفية هي احتمال عدم مقدرة الزبون المقترض من سداد القرض وأعبائه (عبد الرحمن، 2016: 444) .

وترتبط المخاطر المصرفية بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب ندرة نوعية المعلومات المتاحة، وفي الواقع فإن العديد من البنوك الأمريكية التي اشترت بنوك أخرى قد فوجئت بنوعية ضعيفة للأصول بالرغم من قيمها بمراجعة وافية للشراء، وتركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد (جمعان، 2017: 199) . وهناك من ينظر الى المخاطر المصرفية على إنها المخاطر الناتجة عن فشل المنشأة في الوفاء بأعباء الديون وفقاً للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين، وترتبط مخاطر السيولة بعدم قدرة المصرف على مواجهة نقص التزاماته النقدية في مواجهة المودعين عند الطلب (Zambra,2019:54) . إي إن المخاطر المصرفية هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة في صيغ السلم أو استصناع أو المضاربة أو المشاركة (Gouiaa & Ouedraogo,2022:73) .



2-5 أهمية دراسة وتحليل المخاطر الائتمانية :

مع ازدياد أهمية الائتمان المصرفي وتعظيم دوره في المصارف الخاصة وزيادة الطلب عليه في ظل متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة فقد أصبح ينظر إليه كونه منظومة تزود الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالأموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأدنى حدود من التكلفة وبالطبع يتسع المفهوم ليشمل إضافة للقروض جميع التسهيلات مثل خطابات الضمان والبيع التأجيري والاعتمادات المستندية وغيرها من التسهيلات الائتمانية، ومن ثم كان لا بد من وجود سياسة مكتوبة تنظم عملية منح الائتمان وتكون منهج لإدارة المصرف في توجهاته الائتمانية وتحقيق أهدافه (انجرو، 2016: 194).

ويمكن تلخيص أهمية دراسة وتحليل المخاطر الائتمانية في الوحدات المصرفية خلال الفترة المحاسبية بما يلي : (Koch & MacDonald, 2018: 123)

1. العمل على ضمان تحقيق الأرباح المخططة في المصرف وتقليل الخسائر من خلال اتباع جميع الوسائل المتاحة لتخفيض المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف الى أدنى حد ممكن .
2. سلامة توظيف وحسن استخدام أموال وموارد المصرف بالتأكد من سلامة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، والعمل على وضع استراتيجية للقرار الائتماني بما يتناسب وإمكانات المصرف المادية والبشرية .
3. التوافق مع الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية العامة في الدولة، تحديد الضوابط العامة التي تحكم نشاط البنك في مجالات منح التسهيلات الائتمانية دون الدخول في معاملات قد تؤدي الى تعرض المصرف الى المخاطر الائتمانية .
4. منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه نتيجة الحصول على بيانات دقيقة وبالتوقيات المناسبة عن الائتمان المصرفي والمخاطر المحيطة به .

2-6 العلاقة بين القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) والمخاطر المصرفية :

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقاً يسمح لإدارة الائتمان في الوحدة الاقتصادية التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموماً تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى



التأكد من إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث وتركز المخاطر على مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقاً للقواعد القانونية، وتكمن طبيعة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والمخاطر المصرفية في كيفية تسيير المخاطر الائتمانية وتدنية مخاطر القروض المتعثرة، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الآتي : (Zambra,2019:55)

1. **تسيير المخاطر المصرفية** : يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها .

2. **إدارة القروض المتعثرة** : تنتج القروض المتعثرة عن عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبته أساساً مما يفرض على البنك اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض، وتنشأ القروض المتعثرة نتيجة لأسباب معينة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، وهي كالآتي :

أ. **أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الائتمان** : وهي أسباب ناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة من حيث مخاطر الإدارة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال، ومخاطر الضمانات العقارية فيتم صرف التسهيل دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة .

ب. **أسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر القروض** : تنشأ مخاطر العجز عن السداد عند تقديم العميل لمعلومات خاطئة عن وضعيته المالية أو تقديمها بشكل غير كامل من جهة، ومن جهة أخرى عدم كفاءته الفنية والإدارية في استخدام القرض وتوجيهه في أنشطة تمويل غير مناسبة وطبيعة القرض يترتب عليه التعثر والعجز عن الوفاء بالتزامه اتجاه البنك .

ت. **أسباب خارجية** : تتمثل في أسباب خارجة عن سيطرة إدارة البنك والعميل وتتعلق بالحالة الاقتصادية للبلاد (مرحلة الانكماش) أو بالظروف السياسية والقانونية عند إحداث تغييرات في الأنظمة والتشريعات التي تحكم الدولة .

إن عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبته أساساً ينتج عنه القروض المتعثرة مما يفرض على البنك اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على أداء البنك، فإذا كانت حالة المقترض هي حالة عسر الوفاء بالتزامات تلجأ إدارة الائتمان إلى



تحليل القوائم المالية لدراساتها وتصحيح الاختلالات للوقوف على حجم التدفقات النقدية وتحديد القدرة على السداد (جمعان، 2017: 199).

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

3-1- نبذة تعريفية عن مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي :-

تأسيس مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي في شباط 2008 وفقا لقانون الشركات العراقي رقم 21-1997 وتعديلاته لعام 2004 حيث أفتتح المصرف بتاريخ 2009/4/1 في مقره الرئيسي في أربيل، ويعد مصرف جيهان مصرف إسلامي كامل مدرج في السوق النظامي لسوق العراق للأوراق المالية (ISX) منذ عام 2017 ويقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وتقديم أفضل الخدمات المصرفية الدقيقة والفريدة من نوعها وتطويرها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في اقليم كردستان .

3-2- تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي :

سيتم استعمال نموذج مضاعف الربحية في احتساب القيمة العادلة لأسهم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي، إذ يتم تحديد كل من مضاعف قيمة السهم في السوق الى ربحيته وربحية السهم العادي ومعدل العائد المطلوب ومعامل بيتا ومعدل العائد الخالي من المخاطرة، ويمكن استعمال المعادلة الآتية لاحتساب القيمة العادلة للسهم الواحد :

$$V = (m) (En) / (1 + k)$$

حيث إن :

V : القيمة العادلة للسهم الواحد . m : مضاعف قيمة السهم في السوق الى ربحيته . En : ربحية السهم العادي . K : معدل العائد المطلوب .

ويمكن توضيح مضاعف قيمة السهم في السوق الى ربحيته وربحية السهم العادي ومعدل العائد المطلوب في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للسنوات من 2021 الى 2023 كما موضح بالجدول الآتي :



جدول (1) القيمة العادلة للسهم الواحد (V) في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للفترة (2023-2021)

السنة	m	En	K	V
2021	17.565	0.187	0.080544	3.204
2022	14.255	0.205	0.097357	2.825
2023	12.092	0.199	0.102324	3.304

المصدر: إعداد الباحثان .

يلاحظ من الجدول أعلاه إن القيمة العادلة للسهم الواحد في مصرف جيهان كانت غير مستقرة خلال سنوات البحث، إذ بلغت القيمة العادلة للسهم الواحد خلال سنة 2021 (3.204) دينار ثم انخفضت في سنة 2022 الى (2.825) دينار وفي سنة 2023 ازدادت القيمة السوقية للسهم الواحد في هذا المصرف الى (3.304) دينار، ويمكن توضيح الفرق بين القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسهم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للفترة (2023-2021) من خلال الجدول الآتي :

جدول (2) الفرق بين القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسهم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للفترة (2023-2021)

السنة	القيمة العادلة للسهم الواحد	القيمة السوقية للسهم الواحد	الفرق
2021	3.204	1.816	1.388
2022	2.825	1.445	1.380
2023	3.304	2.213	1.091

المصدر: إعداد الباحثان .

ويتبين من خلال الجدول أعلاه، إن الفرق بين القيمة العادلة والقيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي خلال سنة 2021 (1.388) دينار وخلال سنة 2022 (1.380) دينار وخلال سنة 2023 (1.091) دينار .

3-3- قياس أثر معيار الإبلاغ المالي IFRS-13 على المخاطر المصرفية :

لأجل قياس أثر معيار الإبلاغ المالي IFRS-13 على المخاطر المصرفية فيمكن الاعتماد على التحليل القياسي من أجل تقدير العلاقة بين متغيرات البحث المتنوعة، كما وسيتم استعمال البرنامج الاحصائي (SPSS-26) لهذا الغرض بعد استعمال البيانات المنشورة من قبل المصرف عينة البحث للفترة (2023-2021)، ويمكن استعمال نموذج الانحدار الآتي :

$$FV_{it} = a + B1DG_{it} + B2CGP_{it} + B3LR_{it} + e_{it}$$



حيث إن : FV : القيمة العادلة للأسهم . DG : نسبة نمو الودائع . CG : نسبة نمو الائتمان النقدي . LR : نسبة السيولة .

ويمكن تقدير معالم النموذج باحتساب كل القيمة العادلة للأسهم ونسبة نمو الودائع ونسبة نمو الائتمان النقدي ونسبة السيولة للسنوات من سنة 2021 الى سنة 2023، وكما موضح بالجدول الآتي :

جدول (3) تقدير معالم النموذج للفترة (2023-2021)

السنة	FV	DG	CG	LR
2011	3.204	0.243	0.112	2
2012	2.825	0.325	0.012	3
2013	3.304	0.411	0.217	1
أدنى قيمة	2.825	0.243	0.012	1
أعلى قيمة	3.304	0.411	0.217	3
المتوسط العام	3.111	0.326333	0.113667	2

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة من المصرف عينة البحث .

يتبين من خلال الجدول أعلاه، إن أدنى قيمة للمتغيرات القيمة العادلة للأسهم ونسبة نمو الودائع ونسبة نمو الائتمان النقدي ونسبة السيولة كانت (2.825)، (0.243)، (0.012)، (1) على التوالي، وأعلى قيمة لهذه المتغيرات كانت (3.304)، (0.411)، (0.217)، (3) على التوالي، إما المتوسط الحسابي العام كانت (3.111)، (0.326333)، (0.113667)، (2) على التوالي .

وبعد تقدير معالم النموذج لمصرف جيهان، سيتم توضيح مصفوفة ارتباط (Pearson) بين متغيرات النموذج لهذا المصرف، وكما موضح بالجدول الآتي :

جدول (4) مصفوفة ارتباط (Pearson) بين متغيرات النموذج للفترة (2023-2021)

التفاصيل	FV	DG	CG	LR
FV	1			
DG	0.537*	1		
CG	0.718*	0.639 *	1	
LR	0.442-	0.156	0.551	1

* علاقة الارتباط بين المتغيرين معنوية عند مستوى معنوية 0.05 .

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-24) .

يتضح من خلال الجدول أعلاه، إن علاقة الارتباط بين القيمة العادلة ونسبة نمو الودائع هي علاقة طردية إذ بلغ معامل الارتباط (0.537) حيث إن العلاقة معنوية بين المتغيرين، كما إن علاقة



الارتباط بين القيمة العادلة ونسبة نمو الائتمان النقدي هي علاقة طردية إذ بلغ معامل الارتباط (0.718)، في حين إن علاقة الارتباط بين القيمة العادلة ونسبة السيولة هي علاقة عكسية إذ بلغ معامل الارتباط (0.442) لكن هذه العلاقة غير معنوية بين المتغيرين خلال سنوات البحث، ويمكن اختبار علاقة تأثير متغيرات النموذج لبيان علاقة الأثر بين متغيرات البحث للفترة (2023-2021) من خلال الجدول الآتي :

جدول (5) اختبار علاقة تأثير متغيرات النموذج للفترة (2023-2021)

المعاملات (Coefficients)			تحليل التباين (ANOVA)		ملخص النموذج (Model Summary)		المتغيرات التابعة	
Sig.T	T	β_i	المتغير المستقل	Sig.F	F	R ²		R
0.018	8.205	2.116	FV	0.029	7.438	0.288	0.537	DG
0.013	9.417	3.403		0.036	6.671	0.516	0.718	CG
0.004	2.266-	1.561-		0.018	4.334	0.195	0.442-	LR

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-24) .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، إن هناك علاقة تأثير بين القيمة العادلة ونسبة نمو الودائع، إذ بلغ معامل الارتباط (0.537) ومعامل التحديد (0.288) وكانت قيمة F (7.437) وكانت قيمة T (8.205)، كما إن هناك علاقة تأثير بين القيمة العادلة ونسبة نمو الائتمان، إذ بلغ معامل الارتباط (0.718) ومعامل التحديد (0.516) وكانت قيمة F (6.671) وكانت قيمة T (9.417)، إما العلاقة بين القيمة العادلة ونسبة السيولة فهي غير دالة احصائياً خلال الفترة (2023-2021) .

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات :

1-4 الاستنتاجات :

1. القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل بعيداً عن ظروف التصفية للوحدة الاقتصادية
2. المخاطر المصرفية هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في ادارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مختلفة .



3. يعد الهدف الأساسي لدراسة وتحليل المخاطر الائتمانية هو تحديد أنواع القروض التي تقع ضمن خطة المصرف لتمويلها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف، حيث لا بد للمصرف أن يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات ومشاريع ذات ربحية عالية مع مراعاة متطلبات السيولة
4. إن عدم قدرة الزبون على السداد أو عدم رغبته أساساً ينتج عنه القروض المتعثرة مما يفرض على البنك اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على أداء البنك .
5. إن القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) يمكن أن تساعد في تخفيض المخاطر المصرفية وذلك من خلال توفير المعلومات المحاسبية اللازمة التي من شأنها أن تساعد في مراجعة إطار إدارة المخاطر الائتمانية .

2-4 التوصيات :

1. الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة وذلك للمميزات التي تتمتع بها للقياس والافصاح المحاسبي بسبب تفضيلها على التكلفة التاريخية , واخذها ظروف التضخم بنظر الاعتبار في حالة اعتماد تقنيات التقييم لها.
2. تدريب موظفي الإدارة المالية في الوحدة الاقتصادية لتعريفهم بمعايير اعداد التقارير المالية الدولية لضمان تفاعلهم مع المستجدات العلمية ولربط الجانب العلمي بالجانب العملي باستفادة الوحدة الاقتصادية من ذوي الخبرات والتأهل العلمي .
3. التزام الوحدات الاقتصادية العراقية بقياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة لكل سنتين لما يترتب على ذلك من توفير معلومات ملائمة للمساعدة في اتخاذ القرارات .
4. دراسة وتحليل توجهات المعايير الدولية نحو القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها للبيئة المحاسبية العراقية , والعمل على اصدار معيار محاسبي عراقي خاص بالموجودات الثابتة يوضح مفهومها واسبس ونماذج قياسها .



5. ضرورة تقبل التشريعات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية وبخاصة المعيار الدولي (IFRS-) (13) اعادة تقييم الموجودات الثابتة باستخدام القيمة العادلة للمساعدة على معرفة القيمة الحقيقية لموجودات الوحدة الاقتصادية .

المصادر :

1. أنجرو، إيمان (2017)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي - المصرف الصناعي السوري نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا .
2. جعالي، وليد (2023)، "متطلبات تطبيق المعيار (IFRS-13) قياس القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي .
3. جمعان، نجاه محمد أحمد (2017)، " نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر .
4. السجيني، صبري عبدالحميد و الغندور، مصطفى عطيه و سالم، مي عبدالمجيد احمد (2023)، "المساهمة في محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) للمؤشرات المالية في البنوك المصرية"، المجلة العلمية للعلوم التجارية، المجلد (4)، العدد (5)، ص (386-344) .
5. شتيوي، أيمن أحمد (2011)، "تأثير محاسبة القيمة العادلة ونقص سيولة السوق على عدوى الأزمات المالية : بالتطبيق على القطاع المصرفي السعودي"، بحث منشور علي شبكة الإنترنت . www.google.com.
6. عبد الرحمن، ابتهاج مصطفى (2016)، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .
7. علاوي، خضير مجيد (2014)، " القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة"، مجلة بابل للعلوم الانسانية، المجلد (22)، العدد (6)، ص ص (1662-1643) .



- 8.Allen , F. & Carletti , E. , (2008), " Mark To Market Accounting and Liquidity Pricing " , Journal of Accounting and Economics , Vol. No. 45.
- 9.Gouiaa, Raef & Ouedraogo, Mikaela (2022), " L'impact de la gestion du risque de crédit sur la performance des banques commerciales canadiennes", Revue Organisations & Territoires, Volume 31, No 1, pp.69-91
- 10.James, P. Catty ; Dita, Vadron, ; Andrea, R. Isom & Wiley Guide (2012), "Fair Value Under IFRS: International Financial Reporting Standards" , John Wiley & Sons Inc., USA .
- 11.Kieso, Donald, Weygandt, Jerry.J. (2020)" Intermediate Accounting" ,Ninth Edition , U.S.A. John Wiley and Sonic, Inc. Second : Periodicals, Reports and Websites .
- 12.Kithinji, A. (2019) Credit Risk Management and Profitability of Commercial Banks in Kenya. Working Paper.
- 13.Koch, W., Timothy, & MacDonald, S., Scott (2018), "Bank management", 4th Ed. Dryden press Harcourt college publishers, London-Sydney Tokyo, USA .
- 14.Mark, L. Zyla (2013), "Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation, electronic resource", 2nd ed., Hoboken, N.J., Wiley, USA
- 15.Moyer , L. , (2008), " How Applications Fair Value Accounting " , www.google.com.
- 16.Plantin , G. , Sapra , H. and Shin , H. S. , (2008), "Marking to Market: Panacea or Pandora's Box ? " , Journal of Accounting Research , Vol. 46.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)



18 نيسان 2024

- 17.Ramli, Nathasa Mazna ; Rahman, Abdul Rahim Abdul & Marzuki, Ainulashikin (2021), " Implementation of IFRS 13 Fair Value Measurement: Issues and Challenges faced by the Islamic Financial Institutions in Malaysia", Journal of Pengurusan 63(2021) pp:51–60 .
- 18.Rizki, Atika & Mita, Aria Farah (2021), " The relevance of fair value after the adoption of IFRS 13: fair value measurement and the role of audit committee", International Journal of Monetary Economics and Finance, Vol.(14), No.(4) pp:297-305 .
- 19.Vu, K. A. & Bui, N. T. (2021), "Forecast of factors affecting the fair value accounting in Vietnamese listed companies", Journal of Contemporary, Vol.(27), No.(2) pp.(102-116) .
- 20.Zambra P, Malaquias RF, Rech IJ. (2019) Complexidade no disclosure financeiro: Opapel das características das empresas contratantes. Rev Contab Financ 30.